تحرك عاجل

تجديد احتجاز د. أحمد عبد الله مُجددًا

رفضت السلطات المصرية الطعن الذي تقدم به المدافع عن حقوق الإنسان د.أحمد عبد الله ضد تجديد احتجازه لمدة 45 يومًا إضافيًا؛ بينما أُفرج عن المدافع عن حقوق الإنسان مينا ثابت بكفالة مالية، والذي كان قد نُسبت إليه تُهمٌ بجانب د. أحمد عبد الله؛ إلا أنه لا يزال يواجه تُهمًا أُخرى. وهكذا، فإن التُهم الموجهة إلى كليَهما مُلفقة وترجع إلى عملهما في مجال حقوق الإنسان.

في 27 يوليو/تموز، رفضت محكمة جنائية بالقاهرة الطعن الذي تقدم به **د. أحمد عبد الله**، ضد تجديد احتجازه لمدة 45 يومًا على ذمة المُحاكمة. وقد تقرر موعد انعقاد جلسة تجديد حبسه في 31 أغسطس/آب، وحينئذ سيكون د.أحمد عبد الله قد أمضى ما يربو على خمسة أشهرٍ داخل الاحتجاز انتظارًا لمحاكمته.

ويُذكر أن د.أحمد عبد الله قد أضرب عن الطعام، في الفترة بين يومي 21 يونيو/حزيران و20 يوليو/تموز، للاحتجاج على استمرار احتجازه، وللفت الانتباه إلى أن محكمة القضاء الإداري بـ"مجلس الدولة المصري،" قد ألغت قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بنقل سيادة جزيرتيّن في البحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية. كما يُذكر أيضًا أن د.أحمد عبد الله قد اعتُقل عشية تنظيم احتجاجات مناهضة لقرار الرئيس بنقل سيادة هاتين الجزيرتين. وقد أخبر د.أحمد عبد الله محاميه بأنه قد تعرض لسوء المعاملة، فور اعتقال قوات الأمن له، حيث ضرب أحد الضباط القائمين بالاعتقال رأسه عدة مرات، مستخدمًا عقب سلاحه.

وأما **مينا ثابت**، والذي يعمل لدى "المفوضية المصرية للحقوق والحريات،" فقد أُفرج عنه في 18 يونيو/حزيران، بكفالة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه مصري (1,130 دولارًا أمريكيًا تقريبًا). كما لم يتقرر موعد جلسة مثوله أمام المحكمة بعد. وهكذا، فكلٌ من د.أحمد عبد الله ومينا ثابت يواجه عدة تُهمٍ ملفقة بموجب قوانين شديدة القسوة تتمثل في قانون مكافحة الإرهاب، وقانون التظاهر، وقانون العقوبات. وقد يواجه الاثنان عقوبة السجن مدى الحياة، في حالة إدانتهما.

يُرجى الكتابة فورًا بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية:

AMNESTY INTERNATIONAL

- لدعوة السلطات المصرية إلى الإفراج عن د.أحمد عبد الله فورًا ودون شرط وقيد، نظرًا لكونه سجين رأي، احتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛
- ولدعوتها إلى حماية د.أحمد عبد الله من التعرض إلى التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإلى ضمان إجراء تحقيقٍ وافٍ ونزيهٍ وشفافٍ ومستقلٍ حول مزاعم تعرضه لسوء المعاملة؛
- ولدعوتها إلى التوقف عن استهداف د.أحمد عبد الله ومينا ثابت بسبب عملهما بمجال حقوق الإنسان، وإلى إسقاط كافة التُهم المنسوبة إليهما، وإلى إنهاء التحقيقات في قضيتهما.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 سبتمبر/أيلول 2016 إلى:

النائب العام

نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، مصر

صيغةالمخاطبة: سيادة المستشار

وزير الداخلية

مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

فاكس: +20227945527

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg أو E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

المخاطبة: معالي الوزير

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة،

جمهورية مصر العربية

فاكس: 20225767967+

البريد الإلكتروني: foreign.legalization@mfa.gov.eg

contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. يُرجى إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

كما يُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الرابع للتحرك العاجل UA 9/16، ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/4224/2016/en/

تحرك عاجل

تجديد احتجاز د. أحمد عبد الله مُجددًا

معلومات إضافية

جاء اعتقال د.أحمد عبد الله ومينا ثابت، في سياق حملةٍ واسعةٍ استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، والذين أصبحوا بشكل متزايد عُرضة للاستجواب والاعتقال والمنع من السفر، فضلاً عن خطر تجميد ممتلكاتهم. ويعمل كلٌ من د.أحمد عبد الله ومينا ثابت في"المفوضية المصرية للحقوق والحريات" وهي منظمة غير حكومية نشطت، على وجه الخصوص، في تغطية حالات الاختفاء القسري في البلاد وتوثيقها.

وقد اعتقل د.أحمد عبد الله، رئيس مجلس أمناء "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" من منزله يوم 25 إبريل/نيسان 2016، وتعرض لسوء المعاملة على أيدي قوات الأمن عشية الاحتجاجات التي خُطط للقيام بها يوم 25 إبريل/نيسان بالقاهرة. وقد كان يقدم المشورة القانونية لأسرة جوليو روجيني، طالب إيطالي بمرحلة الدكتوراه يبلغ من العمر 28 عامًا والذي كان قد اختفى في القاهرة يوم 25 يناير/كانون الثاني 2016، ثم عُثر على جثته في ضواحي المدينة يوم 3 فبراير/شباط 2016. أما مينا ثابت، مدير برنامج الأقليات الدينية والفئات المهمشة بـ"المفوضية المصرية للحقوق والحريات،" فقد اعتُقل بعد مرور بضع أسابيع في 19 مايو/أيار، أثناء مداهمة منزله بالقاهرة. وقد تعرض وأفراد أسرته لسوء المعاملة من قِبل أفراد "جهاز الأمن الوطني."

وفي 18 يونيو/حزيران، أُفرج عن مينا ثابت بكفالة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه مصري (1,130 دولارًا أمريكيًا تقريبًا)، بعد أن أمرت محكمةٌ جُنح بالقاهرة بالإفراج عنه في 16 يونيو/حزيران. وطعنت النيابة ضد قرار الإفراج عنه، إلا أن إحدى المحاكم في القاهرة قد رفضت الطعن في 20 يونيو/حزيران.

أما عن د.أحمد عبد الله، فقد استمر تجديد احتجازه على ذمة المحاكمة بصورة مستمرة، منذ أن اعتُقل؛ فمؤخرًا، تقرر مثوله أمام المحكمة في 18 يوليو/تموز، إلا أن جلسة الاستماع قد أُجلِت إلى يوميّن لاحقيّن. وفي 20 يوليو/تموز، تم تجديد احتجازه لمدة 45 يومًا إضافيًا، فتقدم بطعنٍ ضد قرار التجديد، ولكنه رُفض بموجب حكم أصدرته محكمة جنائية بالقاهرة في 27 يوليو/تموز.

وذكر محامو الدفاع أن كلاً من د.أحمد عبد الله ومينا ثابت يواجهان تهمًا متعددة، من بينها: التحريض على استخدام القوة لقلب نظام الحكم؛ والتحريض على مهاجمة أقسام الشرطة، تنفيذًا لغرض "إرهابي؛" واللجوء إلى استخدام العنف

والتهديد لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن عمل من اختصاصه قانونًا؛ والانضمام إلى "جماعة إرهابية؛" والترويج بطريق غير مباشر عبر شبكة المعلومات الدولية لارتكاب جرائم "إرهابية"؛ والتحريض على التجمهر، والذي من شأنه تعريض الأمن والسلم العاميّن للخطر، تنفيذًا لغرضٍ "إرهابيٍ"؛ وإذاعة أخبار وبيانات و"إشاعات كاذبة؛" وحيازة منشورات تحض على الإطاحة بالحكومة وتغيير دستور مصر. وكان من بين الأدلة المُقدمة ضد مينا ثابت مُفكرة بها صورة السيدة مريم العذراء، ووثائق بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالأقليات؛ بالإضافة إلى وثائق حزب مُسجل قانونًا، باسم "حزب العيش والحرية."

الاسم: د.أحمد عبد الله؛ ومينا ثابت

الجنس: ذكور